جامعة المنصورة
كلية الحقوق
إدارة الدراسات العليا

دراسة في

الجدل حول التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة

إعداد الباحث

عبدالله حمد محمد عباد الخليفة

إشراف

أ.د/ أحمد شوقي أبو خطوة

أستاذ القانون الجنائي
كلية الحقوق - جامعة المنصورة

٢٠٢٣-٢٠٢٤

مقـــدمـــــة

أصبح من المعلوم أن تطور الحياة في مختلف المجالات قد أحدث تغييراً عميقاً في مختلف العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وظهرت أشكال جديدة من المعاملات نتج عنها تشعب في الأوضاع القانونية في القضاء وغيره من المجالات [١] ومن ذلك التقاضي عن بُعد، وقد ذهب البعض إلى صعوبة دخول هذه الأساليب المتقدمة في مجال الإجراءات الجنائية التي تخضع لقيود وإجراءات معينة ينظمها قانون الإجراءات الجنائية [٢].

إلا أنه ونتيجة الكثير من المساوئ والمشكلات والعراقيل التي شابت النموذج التقليدي للنظام القضائي والدعاوى الجنائية – من رسوم وإجراءات معقدة وطويلة وعلانية الجلسات – بات من اللازم التخلص من بعض هذه المشكلات والعراقيل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويضم التقاضي الالكتروني العديد من الأنظمة والخدمات ومنها المعلومات الالكترونية والمكتب الالكتروني وتسجيل القضايا الكترونياً والتواصل الالكتروني والتراسل والدفع الالكتروني وإدارة القضايا الالكترونية والجلسات الالكترونية والأرشفة الالكترونية وتسجيل الأحكام إلكترونياً وخدمات المحامين الالكترونية.

والتقاضي الالكتروني ونظام سير الدعاوى الجنائية إلكترونياً مفاهيم حديثة نسبياً، وتم التعارف عليها واستخدامها منذ فترة قريبة من قبل فقهاء القانون وكانت بداية استخدامه وتداوله في أواسط

---

١) وائل حمدي علي، التقاضي الإلكتروني في العقود الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٧وما بعدها.

٢) عمر عبد المجيد مصبح، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجنائية في دولة الإمارات (دراسة مقارنة)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة السادسة، العدد٤، العدد التسلسلي ٢٤، ديسمبر ٢٠١٨، ص ٣٨٤.

الخبراء والفقهاء القانونين منذ بداية الألفية الثالثة، ويُقصد بنظم سير الدعوى الجنائية إلكترونياً رفع الدعوى والشكوى الجنائية إلكترونياً دون الاضطرار إلى الذهاب إلى المحكمة [٣].

وكما سبق أن أشرنا فقد ثار جدلاً فقهياً حول التقاضي الجنائي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة.

أولاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة الجدل القانوني حول التقاضي بالاستعانة بوسائل التقنية الحديثة، في الآتي:

– أن النموذج التقليدي لرفع الدعوى القضائية يعكس مجموعة خطوات متتالية يصاحبها الكثير من المشكلات العملية، ولذلك لزم البحث عن سُبل ووسائل أخرى يستطيع المتقاضي عن طريقها الحصول على حقه بطريقة عادلة وسريعة، فتبرز أهمية هذه الدراسة كون المنطق يقتضي البحث بالمواضيع المستجدة في أُطر القوانين التقليدية، ودراسة ظاهرة مفترضة، إذ يتجه الفقه بشكل عام لهذه المواضيع، فلابُد أن يعمل الفقه على إمداد المشرع بالاتجاهات المختلفة وكل جديد، حتى يتسنى للمشرع مواجهة ذلك بنصوص تناسب المرحلة.

– لموضوع التقاضي باستخدام تقنية الاتصال عن بعد أهميّة بالغة، وتظهر هذه الأهمية من خلال ارتباطه الوثيق والمباشر بالتطور التقني المعلوماتي وما نتج عنه من ظواهر إجرامية جديدة وهي الجرائم الالكترونية.

– حداثة وأصالة موضوع التقاضي عن بُعد إذ يعد مفهوم التقاضي عن بعد حديثًا نسبياً.

---

٣) أحمد صدقي محمود، نطاق تطبيق قانون المنازعات (دراسة تحليلية)، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ٥.

– محاولة وضع ملامح للخصومة الكترونياً بكافة مراحلها في ظل غياب الآلية القانونية في التشريعات العربية ومنها التشريع الكويتي.

– الأمل في أن تكون هذه الدراسة مفيدة في مجالها والذي لم ينل أي قدر من الاهتمام الفقهي القانوني حتى الآن.

– افتقار المكتبة العربية لهذه النوعية من الدراسات، الأمر الذي تشكل به الدراسة إضافة وإثراء للمكتبة العربية.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في العديد من الأسباب، ومنها:

– بطيء التقاضي، لإن العدالة البطيئة هي والظلم سواء.

– أوجه الاعتراض على الأخذ بفكرة التقاضي عن بُعد من عدمه.

– الصعوبات التي تواجه تطبيق التقنيات الحديثة والاستعانة بها في منظومة التقاضي.

–عدم مجاراة النصوص الإجرائية لنماذج الجرائم عالية التقنيّة مما يستدعي مواكبة النص الإجرائي للنص الموضوعي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الموضوع ببحث مدى أهمية الأخذ بفكرة التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة، ومحاولة التغلب على الصعوبات التي تواجه تطبيقها، وكذلك ضرورة التجهيز التقني لمواكبة هذا التطور وانعكاسه على إجراءات التقاضي، وتحديث التشريعات القانونية بما يتلاءم مع ذلك.

خامساً: منهج الدراسة:

تقوم دراسة الباحث للجدل الفقهي حول الاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة في التقاضي على المنهج التحليلي وذلك من خلال توضيح وتحليل الأسباب القانونية والفقهية والتقنية لأصحاب التوجه المؤيد والمعارض، وتحليل الصعوبات التي تواجه تطبيق هذه التقنيات وكيفية التغلب عليها.

سادساً: خطة الدراسة:

وتتضمن الدراسة مقدمة ومبحثين وخاتمة تشمل نتائج وتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

مقدمة

المبحث الأول: تأصيل الجدل الفقهي حول التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة.

المطلب الأول: الاتجاه المعارض لفكرة التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة.

المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لفكرة التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة.

المبحث الثاني: التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية ودوره المحوري في إجراءات الدعوى.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه تطبيق التقنيات الحديثة والاستعانة بها في منظومة التقاضي.

المطلب الثاني: عناصر التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية ودوره في إجراءات الدعوى.

الخاتمة

المراجع والمصادر

الفهرس

المبحث الأول

تأصيل الجدل حول التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة

تمهيد وتقسيم:

تباينت الآراء الفقهية بين معارض ومؤيد لنظام التقاضـــي الالكتروني، فجانب من الفقه يرون أنه يجب أن نتوقف قبل أن نتخطى بعض الركائز الأســاسية لنظام التقاضي، على اعتبار أنه بالرغم من المميزات الإيجابية للتقاضـــي الالكتروني يبقي التقاضـــي الكلاسيكي الصورة الأكثر حفاظاً على مرفق العدالة، بينما البعض يرى أن في ذلك فائدة لمرفق العدالة، الأمر الذي معه نتناول في مطلبين الآتي:

المطلب الأول: الاتجاه المعارض لفكرة التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة.

المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لفكرة التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة.

المطلب الأول

الاتجاه المعارض لفكرة التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة

رفض أنصار هذا الاتجاه فكرة التقاضي الالكتروني بحجة أنه قد يؤثر بصورة مباشرة على ضمانات المحاكمة العادلة[٤]. وكذلك إلغاؤه لروح القانون، وصعوبة تحديد المسؤولية التقصيرية اللاكترونية، وإمكانية التعطيل الآلي، ونعرض لهم فيما يلي:

أولاً: المساس بضمانات المحاكمة العادلة وخصوصية مرفق العدالة:

يخشى هذا الجانب من الفقه نظام التقاضي اللاكتروني لما قد يتسبب فيه من مساس بضمانات المُحاكمة العادلة، ولاسيما مرحلة المُحاكمة التي تقوم على العلانية باعتبارها مبدأ أساسي من المبادئ الدستورية[٥]. ذلك أن العلانية لا يمكن تحققيها إلا بفتح قاعات الجلسات في المحاكم أمام الجمهور لحضور المُحاكمة ومشاهدتها بكافة مراحلها، بما في ذلك الاستماع إلى أدلة الاتهام والدفاع والدفوع والمرافعة وكذا صدور الحكم.

---

٤) خالد أحمد حسن لطفي، التقاضي اللاكتروني كنظام قضائي معلوماتي، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢٠م، ص٩٢.

٥) المادة (٩٦) من الدستور المصري.

ويهدف مبدأ العلنية إلى أن يكون هناك ضمانات واسعة عن طريق بسط احترام القواعد الإجرائية وكذلك الموضوعية، والأحكام المقررة لحماية الحقوق والحريات الخاصة بالمتهمين وحسن سير المحاكمة والفصل في الدعوى[٦].

بالإضافة لما سبق يخشى أنصار هذا المبدأ المساس بمبدأ الحق في الحضور والحق في الدفاع، فحق المتهم في الدفاع مضمون دستورياً، حيث نص الدستور المصري في المادة (٩٦) منه على أن "المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه" كذلك نصت المادة (٣٤) من الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢ على أن "المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع..". ومن ثم فلا يتحقق حق الدفاع أمام القضاء، إلا إذا تم تمكين المتهم بتقديم دفاعه وحججه وأدلته.

ومن ناحية أخرى ذهب أصحاب هذا التوجه إلى أن ذلك قد يشكل مخاطرة كبيرة بما لمرفق العدالة من خصوصية، نظراً لما قد يتسبب فيه ذلك من فتح المجال أمام عمليات الاحتيال المعلوماتي الالكتروني، وتلاعب المجرمين بالأدلة واستبدالها لصالحهم، فمن السهولة في ظل ذلك النظام اختراق أنظمته[٧].

ثانياً: إلغاء روح القانون:

---

٦) صفاء أوتاني، صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور في مجلة الجامعة للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد (٢٨)، العدد الأول، ٢٠١٢م، ص١٨٤.

٧) عبد الله سيف الكيتوب، الأحكام الإجرائية لجريمة الاحتيال المعلوماتي، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٣، ص٣٧.

يقصد بروح القانون ""ما يجب أن يحويه القانون من معايير وقيم وأخلاقيات اجتماعية، وهي تُشكل انعكاساً لإجماعاً مجتمعياً حولها ولا يمكن صدور القوانين دون أن تتضمنها" [٨].

وأنصار هذ التوجه يروا أن التقاضي اللاكتروني يتعارض مع الأخذ بروح القانون، وهو ما قد يؤثر بالسلب على حقوق المتهمين في أن يستفيدوا من المشاعر الإنسانية التي قد يراعيها القاضي، مما يدعوه إلى استعمال سلطته التقديرية في منح المتهم ظروف التخفيف[٩].

كذلك أضافوا في حججهم أنه إذا ما حلت برامج الكمبيوتر والقضاء الالكتروني محل القاضي البشري كما هو الحال في الصين والبرازيل في تطبيق إجراءات التقاضي الإلكترونية وإصدار الحكم، فإنهم بدورهم يتساءلون كيف يؤخذ ويُقبل بما أتى به الكمبيوتر وحلله من بيانات ومعلومات مخزنة فيه من أجل إصدار حكم، الأمر الذي قد يُشكل انتهاكاً صارخاً للمبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة[١٠].

ثالثاً: تحديد المسؤولية التقصيرية الالكترونية:

---

٨) انظر في ذلك:

Matthew T. Gordon, The Letter Versus the Spirit of The Law, World Wide Web, https://lsa.umich.edu/content/dam/orgstudies-assets/orgstudiesdocuments/oshonors/oshonorsthesis/Matt%20Gordon_Honors%20Thesis.pdf

٩) نهي الجلا، المحكمة اللاكترونية، مجلة المعلوماتية السورية، السنة الرابعة، العدد٤٤، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دمشق، أكتوبر، ٢٠٠٩، ص٣٧.

١٠) صفاء أوثاني، المحكمة اللاكترونية بين المفهوم والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٨.

ذهب أنصار هذا التوجه إلى أنه من سلبيات مجال التقاضي الجنائي الالكتروني ما قد ينجم من أخطاء عن استخدام وسائل تقنية حديثة في إجراءات التقاضي والتي ينتج عنها أضراراً قد تلحق بأي من أطراف العلاقة بهذا المجال، وفي ظل عدم وجود نصوص قانونية تطرق لهذا، يكون مرجعنا القواعد العامة في المسؤولية التقصيرية[١١]، والتي قد نظمها المشرع المصري في القانون المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ المواد من ١٦٣-١٧٨، وكذلك المشرع الكويتي في القانون المدني الكويتي رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠م، فعلي سبيل المثال يمكن تصور وجود اختراق لأنظمة الإجراءات الجنائية الالكترونية فيتسبب في كشف أسرار تمس السمعة والكرامة لأحد المتخاصمين، أو حصول خطأ بمبلغ تحصيل الرسوم القضائية والتي قد يبني عليه ضرر، وغير ذلك من الأمور التي يثور بسببها إشكالية في تحديد مرتكب الفعل الضار من المتدخلين الكترونياً.

رابعاً: إمكانية التعطيل الآلي للمحاكم: فقد يحدث تعطيل للنظام الالكتروني للمحاكم، نتيجة لسبب تقني أو نتيجة اختراق الفيروسات أو إساءة استعمال الحاسب الآلي مما يترتب عليه توقف العمل والمنظومة القضائية، وهو أمر يضر بالمتقاضين لتعطيل مصالحهم وإمكانية ضياع حقوقهم، وكذلك غير محمود على الهيئة القضائية[١٢].

وترتيباً على ما سبق فإنه يجب توفير حماية جنائية وتقنية للأجهزة التقنية الخاصة بالمحاكم، مع إيجاد حلول تساهم في المحافظة على حسن سير العمل بالمحاكم وكل الأجهزة القضائية، الأمر الذي معه من الضروري إنشاء إدارة متخصصة تعمل على

---

١١) أمل خلف سفهام الحباشنة، القضاء الجنائي الالكتروني (رسالة دكتوراه)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٩م، ص٢٤٠.

١٢) المرجع السابق، ص٢٢٤.

حماية الأنظمة والشبكات من أي هجمات إلكترونية بشكل مستمر ودائم ودون انقطاع بالتعاون مع الهيئات القضائية.

– ولقد تعرض هذا الاتجاه إلى العديد من الانتقادات، يمكننا إيجازها فيما يلي:

– من الضروري مواكبة مرفق العدالة والقضاء للتطور التقني والتكنولوجي في مجال المعلوماتية والاتصالات، إذ أنه من غير المنطقي توجه العالم بأكمله لاستخدام هذه التقنيات وآلية العمل بالوسائل الالكترونية، في حين يبقى مرفق العدالة بصورته التقليدية – الأنظمة المستخدمة والبيروقراطية والدورة المستندية الورقية–.

– استخدام القاضي للتقنيات الحديثة والبرامج المعلوماتية يساهم ويساعد في اختصار الكثير من الوقت والجهد، ويخلق الجو والبيئة المناسبة لتحقيق العدالة[١٣]. إذ أنه يترتب عن نظام التقاضي التقليدي بطء إجراءات التقاضي بدايتاً من تسجيل الدعوى وتحديد الجلسة وانعقاد الخصومة، وتأجيلها لأسباب شكلية وإجراءات المرافعة والمحاكمة وحتى صدور الحكم وطول إجراءات الطعون فيه سواء العادية أو غير العادية، وكل ذلك يستغرق وقت طويل، فأهم سمه من سمات العدالة هي أن تكون عدالة ناجزة، وهو ما يوفره نظام التقاضي الالكتروني.

– ليس من الصعب على المبرمجين والتقنين والعاملين بالمنظومة القضائية الالكترونية أن يقوموا بإنشاء جهاز أو جدار حمائي للمعلومات والبيانات، يضمن حماية معلومات وبيانات المتقاضين من هجمات القرصنة والمتطفلين والمخربين، ويحافظ على خصوصية المتقاضين والمحكمة[١٤].

---

١٣) نهي الجلا، المحكمة الالكترونية، مرجع سابق، ص٥٣.

١٤) خالد حسن أحمد الوافي، التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي، مرجع سابق، ص٩٥.

المطلب الثاني

الاتجاه المؤيد لفكرة التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة (الالكتروني)

يذهب أصحاب التوجه المؤيد للتقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية (القضاء الالكتروني) إلى أن العمل القضائي ليس بعزله عما يحدث من تطور وثورة معلوماتية، الأمر الذي كان لا بد معه من تطوير النظام القضائي وآلية عمل المحاكم والأجهزة القضائية، والتحول به نحو نظام التقاضي الالكتروني، والاستفادة من المعطيات العملية لتحسين أدائها[١٥]. سيما مع ما أصاب مرفق القضاء مؤخراً نتيجة لانتشار فيروس كورونا، وما ترتب عليه من تعطيل لكامل مرفق القضاء.

---

١٥) محمد إبراهيم عبد النبي، التطور التقني للإجراءات القضائية والتحكيمية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القانون، كلية الحقوق جامعة طنطا، عدد خاص، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، التكنولوجيا والقانون، المجلد ٣٥، العدد ١٠٢، مايو ٢٠٢٣، ص٦٣٣.

ويستند أصحاب هذا التوجه إلى أن تفعيل ذلك يساهم في توفير الجهد والوقت، ويحقق العدالة الناجزة، ويحسن ويطور عمل مرفق القضاء بأكمله، ويسرع في وتيرة الإجراءات للمتقاضين ومحاميهم.

أولاً: توفير الوقت والجهد بالنسبة للقضاة والمحامين:

يوفر العمل بهذه الآلية جهد القاضي والوقت المهدر في إفهام المحكمة للخصوم، حيث أنه يتلقى الدعوى عبر البريد الالكتروني وأيضاً الإجراءات المتبعة بشأنها. كما أن الاعتماد على هذه التقنيات يساعد على زيادة عدد الدعاوى التي ينظرها القاضي في اليوم الواحد، لأن تعامله يكون من خلال المستندات الالكترونية(١٦).

ومن خلال هذه التقنية يستطيع المحامي من مكتبه أن يدخل إلى موقع المحكمة وأن يطلع على القضايا المسجلة الكترونياً ودراستها ومتابعتها دون عناء التنقل، وهذا ما يؤدي إلى توفير الوقت الكافي له من جهة ويؤدي إلى ارتقاء مهنة المحاماة من جهة أخرى.

ثانياً: التسريع في الإجراءات:

استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة يسهم بشكل مباشر في اختصار الوقت وسرعة الإجراءات وتبسيطها، حيث يجرى تقديم الأدلة ودحضها دون حاجة لحضور الخصوم، أو وكلائهم لجلسات المحاكمة، فاستخدام المحاكمات عن بعد لهذه التقنية الحديثة

---

١٦) جمال عبد الله، المحكمة الالكترونية، مداخلة بالمؤتمر الدولي الثالث حول "التحول الرقمي والمعرفة القانونية"، مركز المعلومات القانونية في الجامعة اللبنانية، ٨-٩ نوفمبر ٢٠١٨، بيروت، ٢٠١٨، ص٣.

ينهي الإجراءات التقليدية التي من شأنها أن تطيل أمد الفصل في الحكم، كما أن تطبيق المحاكمة عن بعد يقطع الطريق على الخصوم لافتعال الأعذار الواهية للمماطلة[١٧].

ثالثاً: الآمان في الإجراءات والسجلات:

العمل بهذه التقنيات الحديثة والالكترونية يوفر الأمان المطلوب في سجلات المحكمة، حيث يصبح من السهولة اكتشاف حذف أي تعديل في تلك السجلات، إضافة إلى سهولة الوصول والاطلاع عليها[١٨].

كما أن الاستغناء عن الأرشيف الورقي الضخم واستبداله بالمستندات الالكترونية وذلك باستخدام أقراص ممغنطة وتوفير نسخ احتياطية منها وبالتالي هذه الأقراص لا تشغل حيزاً مكانياً[١٩] بالإضافة إلى حمايتها من التلف.

كما أنه يرفع مستوى الدقة والكفاءة الأمنية المتاحة في الطريقة التكنولوجية عن نظيرتها الطريقة التقليدية، ففي القضاء والمحاكم الإلكترونية هناك العديد من برامج الحماية التي تؤمن عدم وصول المتسللين والقراصنة للمستندات والمحررات الإلكترونية بكافة أشكالها وأنواعها بدءاً من الأوراق الخاصة بتسجيل الدعاوي الجنائية الإلكترونية مروراً بسجلات ومحاضر الجلسات، وحتى الأوراق والمستندات التي تثبت حقوق أطراف الدعوى، والحكم النهائي في القضية [٢٠].

رابعاً: حماية المتهمين والمجني عليهم والشهود:

---

١٧) اسعد منديل، التقاضي عن بُعد، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العراق، ٢٠١٤م، ص١٠٨.

١٨) خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الالكتروني كنظام معلوماتي، مرجع سابق، ص٩١.

١٩) محمد عصام الترساوي، تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص١٧١.

٢٠) منير الجنبيهي، التحكيم الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، ط. ١، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١١٥.

المحاكمة عن بعد تؤمن حماية المتهمين ونزلاء المؤسسات العقابية، من خلال عدم الحاجة لنقلهم من أماكن احتجازهم إلى أماكن المحاكمة، بما يحفظ عليهم صحتهم في حال حدث وباء مماثل لوباء كورونا أو تعرضهم لأي تهديدات.

كما أن الحضور عن بُعد في كثيراً من الأحيان يصبح مستحباً بصورة واضحة بالنسبة للمجني عليه خاصة في بعض من الجرائم الجنسية التي بلا شك تترك اثر نفسي لدى المجني عليه إذا ما تمت المواجهة المباشرة بينه وبين المتهم(٢١).

كذلك تدعم هذه التقنيات رفع الحرج عن الكثير من الشهود أو من أطراف الدعوى وخاصة النساء أو الضعفاء الذين قد يهابون من يشكونه أو من يقدمون الإفادة حول أفعاله وقد يكون هذا الشخص يمتلك من السلطة والنفوذ التي تُخيفهم وتجعلهم يرهبون الموقف فضلاً عن الصورة النمطية التي كُونت لدى الكثير من الناس والرهبة التي تقع في القلوب والتصور المشهود حول وقفة المحكمة والوقوف أمام القضاة وعلى مرأى من عدد كبير من الناس، والعديد من العوامل النفسية الأخرى التي قد تؤثر على سلامة الطريقة التي يتخذونها لكي يعبروا عن مظلمتهم والتي قد لا تضمن لهم رجوع حقوقهم إليهم، أو حقوق الأشخاص الذين قد يكونون يشهدون في قضاياهم(٢٢).

خامساً: تقليل النفقات:

---

٢١) صفاء أوثاني، المحكمة االلكترونية بين المفهوم والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٨٢، وأيضاً: تامر محمد صالح، الحضور عن بعد في الدعوى الجنائية، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠٢١، ص٧٠.

٢٢) حسام محمد نبيل: "التقاضي الإلكتروني" والعدالة الناجزة، مجلة لغة العصر، ٢٠١٧م، ص ١٤.

تســـاهم هذه التقنيات في التقليل من نفقات الانتقالات التي كانت تســـتهلك في النظام التقليدي بسبب كثرة الانتقالات من وإلى المحكمة، وأيضاً ليست فقط في الانتقالات بل في تكاليف المراسلات، فاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت تكون أقل بكثير في التكلفة[٢٣].

كما تدعم هذه التقنية تبادل الوثائق والمســـتندات وحضـــور الجلســـات دون حاجـــه إلـــى الانتقال من مكان لآخر من أجل ذلك، حيث يـــتم الكترونيـــاً بطريقـــة آليـــة وفوريـــة مـــن خلـــال الشبكة المعلوماتية [٢٤]. وهذا ما يقلل من نفقات السفر والانتقال.

سادساً: دعم استقلالية القضاة:

في العادة ما يكون القضاة الذين يقومون بالفصل فـــي الـــدعاوي الجنائيـــة بهـــذه التقنيـــات أكثر استقلالية وخبرة، وذلك يرجع إلى أنـــه فـــي العـــادة مـــا يـــتم اختيـــار هيئـــة القضـــاء دون المعرفة أو علماً مسبقاً بطرفي أو أطراف النزاع ولذا فهـــم فـــي العـــادة يتمتعـــون بقـــدر كبيـــر من الموضوعية والحيادية تجاه أطراف النزاع القضـــائي، كمـــا أن القضـــاة عـــادة مـــا يتطلـــب أن تتوافر بهم مهارات مختلفة أو يمكننا القول مهـــارات وخبـــرات معرفيـــة بالتكنولوجيـــا أكثـــر من نظرائهم في القضاء التقليدي ولذا فهـــم فـــي المجمـــل أكثـــر خبـــرة واطلاعـــاً مـــن القضـــاة التقليدين[٢٥].

سابعاً: التيسير على المحامين:

---

٢٣) شيماء جمال مجاهد، التحكيم الإلكتروني، المفهوم والآليات (سلسلة مفاهيم استراتيجية)، المركز العربي لأبحاث القضاء الإلكتروني، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٣٥.

٢٤) عبد الحق كوريتي، التحكيم الالكتروني كآلية لتسوية منازعات التجارة الالكترونية، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ٢٠١٧، ص٥١.

٢٥) أسامة إدريس بيد الله، التحكيم الإلكتروني: ماهيته، إجراءاته، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبا، ٢٠٠٨، ص ٢٩.

تختصر هذه التقنيات الوقت على المحامي الذي يُعاني في الشكل التقليدي للقضاء والمحاكم من كثرة المراجعات الإدارية والإجراءات الروتينية غير الضرورية التي اختصرها النظام الآلي لرفع الدعاوي الجنائية إلكترونيًا والموقع الإلكتروني للمحكمة لبعض الخطوات على الإنترنت؛ فيستطيع المحامي وهو في مكتبه أن يتصفح ملف الدعوى التي يترافع فيها ومتابعة سير القضية ومعرفة كل تفصيله صغيرة تحدث وتجد بشأنها أولاً بأول من خلال البريد الإلكتروني وتقنيات الاتصال الحديثة، مما يعود في النهاية بالنفع ليس فقط على أطراف النزاع ولكن أيضًا على المحامي بتوفيره لكثير من الوقت الذي يذهب هباءً في الإجراءات والخطوات الروتينية، فيكون المحامي اكثر نجاحاً في عمله، ويرتقي بأدائه المهني إلى مستويات أعلى وأفضل.

وعليه فإن هذا النظام الحديث يتميز بمجموعة المزايا والفوائد التي تجعله أفضل بكثير من القضاء الكلاسيكي. والواقع أن عدداً من التشريعات المقارنة منها التشريع البحريني ومشروع القانون المصري والتشريع الإماراتي والسعودي تشير إلى اضطلاع كاتب المحكمة بتدوين كافة أقوال الأشخاص وإفاداتهم عبر تقنية الفيديو كونفرانس، ويتم التوقيع على المحضر من جانبه وقاضي الموضوع، وهو ما يتحقق به مبدأ تدوين الإجراءات، كما إن تسجيل وقائع الجلسة عبر تقنية الفيديو كونفرانس يمكن أن يشكل صورة جديدة من أشكال التوثيق والتدوين للإجراءات، ولكن بشكل رقمي، وهو ما يحقق الأغراض ذاتها من تدوين إجراءات الجلسة، وضمان الرقابة القضائية على صحة الإجراءات.

فقد أعلنت وزارة العدل المصرية[٢٦] – على سبيل المثال– البدء في إنشاء منظومة التقاضي عن بعد، والتي تتبلور مرحلتها الأولى في إمكانية إقامة الدعاوى المدنية وسداد الرسوم وتحديد الجلسات والإخطار بمواعيدها، دون التوجه للمحكمة، لكن تظل عملية التقاضي بحضور الأطراف أمام القاضي في هذه المرحلة.

المبحث الثاني

التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية ودوره المحوري في إجراءات الدعوى

يمثل التجهيز التقني للمحكمة الإلكترونية العمود الفقري للمحكمة الإلكترونية، فلا وجود لهذا النظام إلا بتوافر الأجهزة والوسائل الإلكترونية، وتقوم هذه الأجهزة والوسائل الإلكترونية بدور هام ومحوري في إجراءات الدعوى، إلا أنه أيضاً يواجه تطبيق ذلك العديد من الصعوبات، الأمر الذي معه نتناول فيما يلي الصعوبات التي تواجه تطبيق

٢٦) خدمة إقامة الدعوى المدنية عن بعد، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، منشور في ٢٠٢٠/١٠/٢٠، الشبكة العنكبوتية الدولية (الانترنت)، https://sis.gov.eg/، آخر زيارة في ٢٠-٦-٢٠٢٤.

التقنيات الحديثة والاستعانة بها في منظومة التقاضي، وعناصر التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية ودوره في إجراءات الدعوى، وذلك في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه تطبيق التقنيات الحديثة والاستعانة بها في منظومة التقاضي.

المطلب الثاني: عناصر التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية ودوره في إجراءات الدعوى.

المطلب الأول

الصعوبات التي تواجه تطبيق التقنيات الحديثة والاستعانة بها في منظومة التقاضي

على الرغم من كم المزايا التي يقدمها التقاضي بالاستعانة بالتقنية الحديثة إلا ان هناك بعض الصعوبات التي يواجهها في تطبيقها فيما يتعلق بالتشريعات والبنية التحتية والموارد التقنية والتأهيل الأكاديمي، ونعرض للعديد منهما فيما يلي:

أولاً: الصعوبات المتعلقة بالتشريعات:

تعتبر الصعوبات التشريعية من أهم الصعوبات التي تعوق تطور العملية القضائية من حيث تطبيق إجراءاتها بوسائل التقنية العلمية الحديثة وهذه الصعوبات تتمثل فيما يلي:

١-عدم وجود تشريعات كافية من قوانين وطنية ومعاهدات دولية تعمل وتساعد على تنظيم أحكام التقاضي الإلكتروني وآلية تطبيق إجراءاته، والأحكام التي يصدرها وطريقة تنفيذها، وإن كان بعض هذه التشريعات يواكب المستجدات إلا أن بعضها الأخر يحتاج إلى تدخل تشريعي لتعديلها وتحديثها، كما يوجد حالات في ظل غياب النصوص تحتاج إلى وضع تنظيم قانوني لها من خلال وضع نصوص جديدة ليتم معالجتها.

٢-تنتشر بين الغالبية العظمى من دول العالم الثالث أمية قانونية بشكل كبير، يصاحبه جهل في معرفة الوسائل الحديثة وطريقة استخدامها، مما ينتج عنه عدم استخدام لتلك الوسائل الحديثة في فض المنازعات وخشية من اللجوء إليها، مما يوجب القيام بعمل العديد من البرامج التوعوية والتثقيف القانوني لأفراد المجتمعات وتوضيح أهمية الوسائل الحديثة وطرق استخدامها في فض المنازعات[٢٧].

٣-تظهر في العديد من الدول بعض المشاكل الناتجة عن عدم مرونة المؤسسات القضائية في تفسير القواعد القانونية التقليدية بهدف مسايرة المستجدات في الحياة العصرية واستخدام الأنماط القانونية الحديثة عبر شبكة الانترنت، بسبب عدم مواكبة القوانين التقليدية للتطور السريع، من أجل تفعيل الخدمات الحديثة مثل نظام المعاملات الإلكترونية والكتابة الإلكترونية واستخدام التوقيع الالكتروني.

---

٢٧) حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١٠م، ص ٣٠٦ وما بعدها.

٤-هناك صعوبة في تحديد مكان جلسات الدعوى الجنائية والتي تثير العديد من المشاكل والقضايا، ففي العادة هناك أهمية وضرورة في تحديد مكان الجلسات وخاصة جلسة النطق بالحكم لأن هذا التعيين والإعلان عن مكان الجلسات يترتب عليه العديد من الآثار القانونية، ومن بينها إمكانية تمتع القضاة والمُحكمين بالصفة الدولية أو لا، كما أنه من بين الأمور الإلزامية في عملية التحكيم والقضاء بشكل عام إخطار أطراف النزاع بمكان انعقاد الجلسات ومكان إصدار الحكم في القضية المرفوعة أمام القضاء [٢٨].

٥-هناك العديد من المواطنين في مختلف الدول على مستوى العالم لم تستسغ بعد فكرة الفضاء الإلكتروني ورفع الدعاوي الجنائية الإلكترونية، بل أنهم لا يثقون في هذا القضاء الإلكتروني ولا يشعرون بالارتياح في التعامل معه ويشككون في قدرة القضاة المعلوماتيين والمحامين المعلوماتيين والمنظومة كلها، فهم يخافون على مستنداتهم وأوراقهم التي بحوزتهم أن يتم إرسالها عبر الإنترنت خوفًا من التلاعب بها أو تزويرها أو غيرها من هذه الأمور، إلا أن هذه الشكوك في الغالب ناتجة عن جهل وعدم وجود وعي ثقافي وتكنولوجي وقانوني لدى شريحة كبيرة من المجتمع الإنساني على اختلاف الدول والطبقات الاجتماعية، مما كون لديهم هذه الشكوك والمخاوف تجاه اللجوء إلى القضاء الإلكتروني بدلاً من اللجوء إلى القضاء التقليدي وإجراءاته التي لا تنتهي وتكاليفه الباهظة[٢٩].

---

٢٨) إيناس الخالدي، التحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، ط. ١، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٤٩.

٢٩) حسام الدين فتحي ناصف، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م، القاهرة، ص ٢١.

إلا أن التقاضي الإلكتروني يلغي جانب آخر من حقوق الدفاع وبذلك يقلل الفرص أمام المحامي في أن يستفيد من الدفوع الإجرائية والموضوعية، ويكون الغرض من الدفوع الإجرائية هو المماطلة في أمد التقاضي، وإذا توصلت التكنولوجيا إلى الحد من تلك الدفوع فإنها بذلك قد خدمت العدالة (٣٠).

ثانيا: الصعوبات المتعلقة بالموارد التقنية:

من الطبيعي أن يواجه تنفيذ إجراءات التقاضي الإلكتروني والتي تتم من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في أجهزة الكمبيوتر والإنترنت صعوبات مختلفة في التطبيق، سواء كان ذلك من الناحية التقنية والبرمجية وهو عمل المبرمجين والمتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات، فهناك مجموعة من الصعوبات والمشكلات التي واجهت الدول في تطبيق عملية التقاضي الإلكتروني، إلا أن المشاكل التقنية والتكنولوجية لا يتم حلها سوى عن طريق التكنولوجيا والتقنيات الحديثة أيضاً(٣١).

ويوجد العديد من الصعوبات والعراقيل التي تواجه عملية سير الدعاوي الجنائية في النظام الآلي، ومن بين هذه الصعوبات ما يلي:

- عدم توافر الإنترنت لدى البعض مما لن يمكن جميع المواطنين من الاستفادة من الخدمة التي تقدمها المحاكم الإلكترونية وعدم قدرتهم على رفع الدعاوي الجنائية إلكترونياً.
- ظهور وتطور أعمال القرصنة واختراق المواقع وأجهزة الكمبيوتر من قبل قراصنة الإنترنت سواء أكانوا يقومون بذلك للحصول على معلوماتٍ ما أو بغرض التخريب والتطفل فقط.

---

٣٠) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٨٣.

٣١) هادي حسين عبد على الكعبي، هادي حسين عبد على الكعبي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة الثامنة، ٢٠١٦م، ص ٣٠٥.

– انتشـــار الأمية المعلوماتية فيما يخص التعامل مع الكمبيوتر وبرامجه، وخاصـــة في الدول النامية وفئة كبار السن.

– ضـــعف البنية التحتية لقطاع الاتصـــالات الإلكترونية والتي تؤمن توفير خدمة المحاكم الإلكترونية للمواطنين دون حدوث الكثير من المشاكل التقنية [٣٢].

– هنـــاك بعض الدول التي ترى أن المحاكم الإلكترونية قد تهدد اقتصـــاد الدولة فهي لا تأمن بعد التعامل من خلال الدفع الإلكتروني وطرق السحب والإيداع وتحويل الأموال إلكترونياً[٣٣]..

– هناك بعض الدول خاصة النامية منها ليس لديها ثقة بمدى أمان شبكة الإنترنت، وبرمجيات التأكد من مصداقية نقل المستندات والأوراق الثبوتية وصحة التوقيعات الإلكترونية [٣٤]

– يتطلب رفع الدعوى عن بعد ميزانيات ضخمة لإنشاء البنى التحتية بما تقتضيه من مستلزمات من أجهزة ومعدات وشـــبكات كما تتضـــمن تطوير الموارد البشرية من خلال عمليات التدريب والتأهيل لموظفي المحكمـــة، مما تمثله هذه الحالة من إزعاج كبير لهم من حيث قدراتهم في كيفية التعامل مع هذه التقنية الحديثة [٣٥].

ثالثاً: الصعوبات المتعلقة بالتأهيل الأكاديمي:

فمن بين الصعوبات التي تواجهه عملية القضاء الـــإلكتروني هـــو عـــدم تطـــرق أي كليـــة من كليات الحقوق في مختلف الدول العربيـــة فـــي مناهجهـــا إلـــى ماهيـــة القضـــاء الـــإلكتروني وإجراءاته وخصائصه ووجهات النظر المختلفة التـــي تـــدور حولـــه، والمشـــكلات التـــي تواجـــه

---

٣٢) محمد إبراهيم أبو الهيجاء، التحكيم بواسطة الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ١، الأردن، ٢٠٠٢، ص٢١.

٣٣) محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ص ١٠٩.

٣٤) خيري عبد الفتاح، فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، ط٢، ٢٠١٢، القاهرة، ص٢٨.

٣٥) دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٧٣.

الدول العربية خاصة في تطبيقه، فليس هناك كلية قد قامت بتعميق مفهوم القضاء الإلكتروني لدى الطلبة ووسائل المرافعات الجديدة المعتمدة على نظم المعلومات وتكنولوجيات الاتصالات الحديثة، أما على المستوى العالمي فنجد أن السبق هو لأمريكا فهي من أكثر الدول المهتمة بتأهيل طلابها أكاديمياً في موضوع القضاء الإلكتروني والمرافعات الإلكترونية، وأبرز الجامعات الأمريكية التي أدخلت النظام القضائي الإلكتروني إلى المناهج الدراسية في مدرسة الحقوق بها؛ هي جامعة وليام أندماري في ولاية فرجينيا (٣٦).

لا شك عند استخدام تكنولوجيا الحاسوب والانترنت لتنفيذ اجراءات التقاضي عن بعد، من الطبيعي ستواجه الاخير صعوبات مختلفة في التطبيق، سواء من الناحية التقنية وهو عمل المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات باعتبار ان ما يثار من مشاكل عن طريق التكنولوجيا لا يحل أيضاً إلا بوساطة التكنولوجيا، أو من الناحية القانونية وهو من عمل رجال الفقه والقانون (٣٧).

رابعاً: الصعوبات المتعلقة بأمن المعلومات:

حول الإنترنت العالم إلى قرية صغيرة، لا تحتاج إلى بذل الكثير من الجهد للوصول للطرف الأخر، فقد يسر الإنترنت الكثير من التعاملات وأصبح ليس هناك داعي للتنقل

---

٣٦) حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ص ١١٥ وما بعدها.

٣٧) سيد احمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٧٧.

والانتظار[٣٨]، إلا أنه مع التطور الرهيب في الويب وظهور تقنيات الويب، وانتشار الهواتف الذكية، أصبح لدى البعض هاجس من اختراق معلوماته الشخصية، فكما تطورت تقنيات تفسير البيانات والمعلومات ونقلها، قد تطورت أيضًا أساليب وطرق القرصنة وأعمال السطو الإلكتروني، فقد استحدث الإنترنت نوع جديد من الجرائم لم يكن موجوداً من قبل في المجتمع الإنساني، وهذه الجرائم تتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والإنترنت، ومن بين هذه القضايا الانتحال الإلكتروني للشخصيات، التهديد الإلكتروني، وقضايا الابتزاز والتشهير، الاحتيال والنصب المالي الإلكتروني، سرقة البريد الإلكتروني، وغيرها من القضايا الخاصة بأمن المعلومات على الإنترنت، وسرقة المواقع الإلكترونية الخاصة بشركات كبرى أو سرقة محتوى هذه المواقع، وقرصنة المواد الإلكترونية وخاصة الفيديوهات، وعمليات السطو على البنوك إلكترونيًا، وغيرها من أنواع الجرائم التي أفرزها لنا ظهور الإنترنت ودخوله في كافة مناحي الحياة، واستخدام البعض الخاطئ له[٣٩].

فالحماية المعلوماتية لبيانات المحكمة الإلكترونية يعتبر أحد المقومات الرئيسية والأسس التي تقوم عليها المحكمة الإلكترونية، فأمن المعلومات والحماية المعلوماتية هي ما تُعطي أطراف الدعاوي القضائية الثقة والفاعلية في نظام المحكمة الإلكترونية،

---

(٣٨) رجاء نظام حافظ بني شمسة: الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني، رسالة ماجستير، فلسطين: كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٩، ص ١.

(٣٩) د. حازم الصمادي، الجرائم الإلكترونية في التشريع الأردني، النشرة القضائية، المجلس القضائي الأردني، يناير٢٠١٣، ص٢.

ويشجعهم في رفع الدعاوي من خلال النظام الآلي والموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة بدلاً من اللجوء إلى المحكمة بشكلها التقليدي(٤٠).

ويُقصد بالحماية المعلوماتية أو التقنية هو اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات وذلك من خلال العديد من الوسائل الإلكترونية التي تقوم بعملية الدفاع عن النظام الآلي أو الموقع الإلكتروني والتي تعمل على حماية البيانات والمعلومات الخاصة بالمحكمة الإلكترونية، وإمكانية الوصول إلى مرتكب هذه الجريمة أو الفعل، فالحماية المعلوماتية هي بمثابة الضمانات المُعدة سلفاً والتي يتم الرجوع إليها لمواجهة محاولات الاختراق التي من الممكن أن تتعرض لها آلية عمل المحكمة الإلكترونية، وذلك لأن المحكمة تعتمد على أجهزة الكمبيوتر المربوطة ببعضها البعض بشبكة داخلية، وهذه الشبكة الداخلية مرتبطة بشبكة الإنترنت، والذي يتم من خلاله تداول المستندات والوثائق الخاصة بالدعاوي الجنائية الإلكترونية، فتعمل الحماية المعلوماتية على الحفاظ على سرية هذه المستندات وما تتضمنه من بيانات ومعلومات لما لها من خصوصية لدى المحكمة ولدى أطراف الدعاوي الجنائية (٤١).

ويقصد بالحماية المعلوماتية أو الفنية أو التكنولوجية اتخاذ تدابير وإجراءات عن طريق وسائل إلكترونية تعطل عملية التعدي على بيانات المحكمة الإلكترونية معلوماتها ومقوماتها، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى تحديد مرتكب هذه الأفعال.

وتتم الحماية المعلوماتية من خلال تشفير البيانات والمعلومات المُراد حمايتها والحفاظ على خصوصيتها وجعلها في شكل رموز مشفرة وغير مفهومة، وذلك في

---

٤٠) عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، مرجع سابق، ص١١.

٤١) المرجع السابق، ص ١٢.

محاولة من المحكمة الإلكترونية بفعل مجموعة من التدابير الاحترازية لكي تواجه المحكمة الإلكترونية جرائم القرصنة التي تستخدم التقنيات الحديثة لكي تقوم بأعمالها غير المشروعة، وتضمن عدم تسرب البيانات والمعلومات الموجودة على النظام الآلي لرفع الدعوى الجنائية الإلكترونية وموقع المحكمة والبوابة الخاصة بها؛ فيتم تشفير البيانات والمعلومات الخاصة بالمحكمة الإلكترونية، وكافة معلوماتها المتداولة عبر الإنترنت، من المستندات والأوراق الخاصة بالدعاوي الجنائية، والاتصالات والإيميلات التي تتم من خلال موقع المحكمة للنظر في الدعاوي المرفوعة إليها وتكون بين أطراف الدعوى القضائية (٤٢).

٤٢) أكرم فاضل سعيد، حماية قواعد البيانات من مخاطر التنازل عنها والمنافسة غير المشروعة الواقعة عليها، جامعة النهرين، كلية الحقوق قسم القانون الخاص، ٢٠١٤، ص ١٥ وما بعدها.

المطلب الثاني

عناصر التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية ودوره في إجراءات الدعوى

يتخذ تجهيز المحكمة وقاعات المحكمة والأقسام التنفيذية والإدارية فيها طابعاً إلكترونياً يسمح للقضاة والخصوم (أطراف التداعي) بمتابعة قضاياهم وتسجيل طلباتهم وكذلك الحضور والتواصل مع موظفي المحكمة وقضاتها إلكترونياً (عن بُعد) وذلك دون حاجة للحضور شخصياً، ويقوم هذا الاتصال على الشفافية ويتميز بالسرعة العالية في الحصول على المعلومة وتنفيذ الإجراءات[٤٣] ويقوم هذا التجهيز على عدة عناصر أساسية، وهي:

أولاً: الموارد البشرية:

يتطلب تنفيذ نظام التقاضي عن بُعد تدريب وتأهيل متخصصين في تنفيذ الاجراءات التقنية، فضلاً عن توظيف مديرين متخصصين في البرمجة والتقنيات الحديثة؛ حيث يجب أن تتوفر الشروط التالية:

١) قاضي المعلومات: وهي مجموعة متخصصة من القضاة العاديين الذين يباشرون الدعوى عن بعد عبر موقع إلكتروني، و يشترط على قاضي المعلومات أن يتمتع بمستوى معين من الخبرة والمعرفة فيما يتعلق بتقنيات الكمبيوتر والإنترنت المتقدمة، بالإضافة إلى تلقي تدريب مكثف في هذا المجال[٤٤].

٢) طاقم الموقع: مجموعة من الموظفين المتخصصين في تكنولوجيا الكمبيوتر والبرمجيات وإدارة المواقع، ويكونوا مسؤولون عن تسجيل وبث جلسات الاستماع وإعداد خطة القضية عن بُعد، بالإضافة إلى تحصيل الرسوم إلكترونيًا باستخدام إحدى طرق الدفع

---

٤٣) حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٩١.

٤٤) المرجع السابق، ص ٦٢.

الإلكترونية. كما أنهم مسؤولون عن الاتصال بأطراف الجلسة وإبلاغهم بحضورهم في المواعيد المحددة والتحقق مما إذا كانوا شهوداً أو معارضين أو غيرهم قبل الدخول إليهم على الموقع الإلكتروني للمحكمة[٤٥].

٣) المحامي المعلوماتي: يطلق هذا المصطلح على المحامي الذي يحق له تسجيل الجلسة والدفاع في المحكمة الإلكترونية، حيث يتطلب ذلك الحاجة إلى أجهزة الكمبيوتر والمعرفة بأنظمة الكمبيوتر والاتصالات، والربط بشبكة اتصالات دولية من خلال مزود الخدمة في القطاع الخاص، مما يتيح للمحامي القيام بمهامه بكل شفافية ومهنية، وإيصال الرسالة القضائية[٤٦].

٤) إداريو ومبرمجو الموقع: وهم مجموعة من الإداريين والفنيين من الأقسام المجاورة خارج قاعة المحكمة. تشمل واجباتهم الرئيسية مراقبة سير إجراءات المحكمة عن بعد واستكشاف الأخطاء وإصلاحها لأي أعطال قد تحدث في المعدات والأنظمة أثناء الدفاعات، وكذلك تصحيح الأخطاء الفنية قبل حدوثها، وحماية النظام من الفيروسات ومنع محاولات التخريب والفضوليين من الوصول للموقع الإلكتروني للمحكمة، بالإضافة إلى مساعدة محرري الموقع في القيام بعملهم الفني. ولا شك أن وجود الفنيين في هذه الفئة له

---

٤٥) نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماتهم، العراق، ٢٠١٤، ص٩٩.

٤٦) نسيمة ترجمان، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد، ٢٠١٩م، ص١٠٠.

أهمية كبيرة من حيث ضمان انتظام العمل في المحاكم الإلكترونية بالسرعة والجودة المطلوبة، وضمان السرية اللازمة في معالجة الملفات والمعلومات والأسرار(٤٧).

ثانياً: الوسائل المادية:

وتتمثل الإمكانيات المادية بأدوات وأجهزة الاتصال المرئي، والتي تتطلب جودة الاتصال المرئي لتحقيق عملية افتراضية حقيقية وفعالة يتم فيها ضمان وحدة الفضاء الجغرافي رغم اختلاف الواقع. وتتطلب هذه التقنية وجود إنترنت عالي السرعة، وميكروفونات وسماعات ذات جودة مناسبة، وكاميرات ويب وكاميرات رقمية(٤٨)، ونعرض للعديد من هذه الوسائل فيما يلي:

١) الوسائل الالكترونية:

وهي عبارة عن مجموعة من المُعدات الحاسوبية وملحقاتها وكذلك البرامج الالكترونية الخاصة بأجهزة الحاسب الآلي وشبكة داخلية (إنترنت) تربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة فيما بينها فقط، وعلى خط اتصال واحد، بحيث يستطيع جميع العاملين والموظفين من الاتصال مع بعضهم بعض، ويستطيعوا أن يتبادلوا مستندات وملفات الدعاوى عن بُعد دون الحضور شخصياً أو أن يتم إرسال موظف لاستلام وتسليم الملفات والوثائق والمراسلات التي يتم العمل بها في منظومة المحاكم التقليدية (٤٩).

---

٤٧) أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، العدد١، ٢٠٢٠م، ص٦٨.

٤٨) مراد نبار، التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية في التشريع، المغربي المقارن، مجلة القانون والأعمال، العدد ١٧، ص ٥٠

٤٩) نصيف جاسم محمد الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مرجع سابق، ص٣٠٢.

وتكون قاعة المحكمة مجهزة بجهاز كمبيوتر رئيسي يعرض الملف والإجراءات الواجب اتباعها في القضية. كما توجد أجهزة كمبيوتر في مختلف أنحاء المحكمة متصلة بكمبيوتر القاضي؛ وبفضل هذه الحواسيب، يقوم القاضي بفحص الملف وتسجيل الإجراءات المتخذة بشأن تسجيل الفيديو(٥٠).

كما تجهز القاعة بكاميرات تستخدم للتواصل عبر الإنترنت عن طريق نقل لقطة بين متصلين أو أكثر. ويتم ذلك عن طريق توصيل الكاميرات بجهاز كمبيوتر أو جهاز خاص(٥١).

وأجهزة الحاسوب الموزعة داخل قاعة المحكمة تكون في الأماكن المخصصة والمفترضة للمدعي أو وكيله وللمدعى عليه أو وكيله والشاهد في حالة حضورهم الشخصي إلى قاعة المحكمة ترتبط جميعها مع حاسوب القاضي الذي يتم بواسطته عرض البرنامج الكامل لملف الدعوى مع تدوين كافة الإجراءات وبالتسجيل المرئي لها، بحيث تعرض هذه الإجراءات على شاشة الحاسوب الرئيسي في القاعة وكذلك للحاضرين إلكترونياُ (عن بعد) من خارج بناية المحكمة التي تنقل عن طريق كاميرا موجودة داخل قاعة المحكمة تؤدي مهمة تصوير وقائع الجلسات مع تصوير الحاضرين وكل ما تحتويه القاعة ونقل هذه الوقائع للصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني على الإنترنت بحيث يستطيع كل من ذوي العلاقة في الدعوى، أو أي مواطن الدخول إلى قاعة المحكمة وحضور جلساتها تحقيقاً لمبدأ علانية المحاكمة.

---

٥٠) ليلى عصماني، نظام التقاضي االلكتروني، نظام التقاضي االلكتروني، مجلة الفكر، ٢٠١٦م، العدد ١٣، ص٢١٩.

٥١) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق، مرجع سابق، ص١٧٠ وما بعدها.

كذلك من الممكن أن يتم استعراض ما يضمه ملف الدعوى من مستندات ووثائق وأدلة وذلك على موقع المحكمة على شبكة الانترنت، وذلك في حالة عدم حضور أطراف التداعي أو تعذر حضورهم لأي سبباً كان، ويكون ذلك من خلال الكاميرا الموجودة داخل القاعة، كما يمكن أن يتم ربط ما تعرضه شاشة الكمبيوتر الرئيسية الخاصة بالقاضي بالقسم الخاص بعلانية المحاكمة على الموقع مباشر، وإذا ما رأى القاضي ضرورة أو هناك حاجة لرؤية ملف الدعوى سراً يتم إيقاف التصوير المباشر جزئياً وإعادة تشغيله بعد ذلك [٥٢].

٢) السجلات اللالكترونية:

يجب أن يكون لكل محكمة إلكترونية سجلاً إلكتروني يضم قاعدة بيانات لكل قضية، وهو عبارة عن قاعدة بيانات على الشبكة الداخلية لكل محكمة يتم فيها وعليها قيد بيانات الدعاوى وكافة مستنداتها، وإعطائها ترقيماً مسلسلاً خاصاً بها، ليكون من السهولة فيما بعد استخراج الدعوى إلكترونياً. وهذه السجلات نوعين من المحفوظات التقنية:

الأول: المفردات وتشمل المستندات والوثائق ولوائح الاتهام والتوكيلات التي تم إرسالها من أطراف التداعي على ملفات (pdf) وهي ملفات حفظ تحد من تغير المحتوى والتلاعب فيه.

والثاني: هي محاضر إلكترونية يتم فيها تسجيل كافة إجراءات المحاكمة وفق آلية مباشرة للتدوين التقني، وبعد اكتمال كافة المستندات بملف الدعوى يتم إرساله من خلال الشبكة الداخلية إلى

---

٥٢) سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، مرجع سابق، ص١٦.

مكتب المتابعة لقاضـــي المعلومات، بحيث يمكن عرضها في الموعد المحدد للجلسة بناءً على أسس وآليات برمجية [٥٣].

٣) موقع المحكمة على شبكة الانترنت:

يجب أن يكون للمحكمة موقعاً إلكترونياً علـــى شـــبكة الإنترنـــت – وهـــو بمثابـــة عنـــوان – يمكن من خلاله لأطراف التداعي وذوي المصـــلحة الحصـــول علـــى الخـــدمات مـــن خلالـــه، ومن هذه الخدمات التي يمكن القيام بها:

أ) الاتصـــال إلكترونياً بشـــكل مباشر مع موظفين المحكمة، من خلال برنامج اتصال بالفيديو يمكن من خلاله لكافة المتعاملين والأطراف والمحامين أن يتواصـــلوا مع الموظفين للحصول على ما يحتاجون عليه من معلومات أو استفسارات.

ب) الحصول على كافة البيانات والمستندات والمعلومات الخاصة بالدعوى وتصفحها.

ج) مباشـــرة إجراءات التقاضـــي والحضـــور إلكترونياً من خلاله وذلك دون حاجه للحضور الشخصي مع ربط ذلك بملف الدعوى [٥٤].

– دور التجهيز التقني للمحكمة الإلكترونية في إجراءات الدعوى

مـــن خلـــال استعراضـــنا لمكونـــات وعناصـــر التجهيـــز التقنـــي للمحكمـــة الإليكترونيـــة والمهام التي يعتمد عليها فـــي إنجازهـــا، يتبـــين لنـــا أن هـــذه الوســـائل والســـجلات والشـــبكات تضطلع بدور هام جداً وحيوي في تنفيـــذ إجـــراءات الـــدعوى بـــالطريق الـــإلكتروني وتجســـيد

٥٣) نصيف جاسم محمد الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مرجع سابق، ص٣٠٢.

٥٤) سنان سليمان سنان الطياري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي (رسالة ماجستير)، كلية القانون، جامعة الشارقة، الامارات، ٢٠١٩-٢٠٢٠، ص١٧.

فكرة التقاضي عن بُعد، فبدون هذه التجهيزات لا يمكن أن توجد محكمة إليكترونية ولا تقاضي الكتروني.

ولما لذلك من أهمية فإنه يجب على الدول التي تحرص على تطبيق نظام المحكمة اللكترونية أن تخصص الاعتمادات المالية الكافية لتوفير تجهيز تقني كامل وفقاً لأحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا وسائل الاتصال ونظم المعلومات، حتى يمكن إتمام كافة إجراءات التقاضي بداية من رفع الدعوى وانتهاءً بتنفيذ الحكم الصادر فيها بالطريق الإلكتروني، ودون حاجة إلى تواجد المتقاضين أو وكلائهم بأنفسهم في قاعات ودهاليز المحاكم، مع توافر الضمانات الكافية لكفالة حقوق الدفاع وتحقيق العدالة الإجرائية.

ويجب أن يتوافر لهذا التجهيز التقني نظام تأمين متكامل يوفر الحماية الكاملة للنظام والمعلومات والبيانات، كما يتعين أن يكون هناك نظام للصيانة وإصلاح الأعطال واكتشاف الاختراقات وإجهاضها، ولا يكفي اقتناء الأجهزة والوسائل والمعدات وفقاً لأحدث التقنيات عند إنشاء المحكمة الإلكترونية، بل يجب العمل على مواصلة التحديث المستمر للأجهزة والبرامج والشبكات أولاً بأول؛ حيث إن التطور والإبداع في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تتسارع يوماً بعد يوم.

وعلى هذا الأساس نرى أنه من اللازم أن تتوحد الجهود المشتركة بين الوزارات والدوائر المختصة (كوزارة العدل ووزارة الداخلية) والمؤسسات الأكاديمية من جهة والمشرع من جهة أخرى خاصة وأن الإمكانيات متاحة ومتوفرة، حتى نتمكن من إرساء منظومة قضائية إلكترونية متكاملة الأطراف والوسائل والبنى التحتية قادرة على التنفيذ والتطبيق، وكفرع من فروع القانون يمكن أن يتم تدريسه في الجامعات وكليات الحقوق، ونستطيع من خلاله استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتحقيق العدالة بشفافية ومواكبة

التطور العلمي التقني الذي يتقدم بسرعة بحيث نتجاوز الاعتماد على إجراءات التقاضي التقليدي، والانتقال بالعملية القضائية بشكل كامل من واقع الحضور والتعامل المباشر إلى واقع تقني موثق وباستخدام التكنولوجيا الحديثة، وإدخال مفاهيم جديدة على عملية التقاضي (٥٥).

الخاتمـــــة

تناولنا من خلال هذه الدراسة الجدل حول التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة وانقسام الفقه ما بين اتجاه معارض وآخر مؤيد لهذا التوجه، كما بينا الصعوبات التي قد تواجه تطبيق التقنيات الحديثة والاستعانة بها في منظومة التقاضي، وعناصر التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية ودوره في إجراءات الدعوى.

وقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات الآتية:

النتائج:

- يدور التقاضي الالكتروني حول استبدال الحضور المادي في قاعات المحاكم إلى استعمال الأدوات التكنولوجية في صورتها المتطورة لخلق كيان افتراضي يمكن من خلاله مباشرة الدعاوي القضائية على نحو مشابه لما يدور في قاعات المحاكم بشكل تقليدي ولكن بصورة الكترونية.

- يمكن تعريف المحُاكمة عن بُعد باعتبارها إجراءات قانونية تتخذها هيئة المحكمة لضمان مباشرة التحقيق أو المحاكمة عبر وسائل تقنية مسموعة ومرئية بين أكثر من شخص، وبما يكفل للجميع

---

٥٥) خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الالكترونية واجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨م، ص٤٠.

المناقشة بحرية وفق ضوابط المحاكمات العادلة، وعلى نحو يوفر ضمانات للمتهم، ويكفل له مناقشة الأدلة وردها ودحضها وصولاً لوجه الحقيقة.

– أبرز نظام التحقيق والمحاكمة عن بُعد مجموعة من الفوائد والخصائص الكبيرة، سواء تمثلت في سرعة وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالملاحقة الجنائية، أو خفض الكلفة التي تتكبدها أجهزة الدولة من خلال عمليات نقل المتهمين من مؤسسات وأماكن احتجازهم، لأماكن انعقاد الجلسات والعكس، بالإضافة إلى حماية الضحايا والشهود.

– تطبيق تقنية الاتصال عن بُعد يقترن تطبيقه بتوافر العديد من الشروط المرتبطة بحماية السلامة والصحة العامة وحسن سير العمل القضائي وتيسير وسرعة الفصل في القضايا واحترام الحقوق المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية والسرية وخصوصية البيانات وحفظها.

– على الرغم من كم المزايا التي يقدمها التقاضي بالاستعانة بالتقنية الحديثة إلا ان هناك بعض الصعوبات التي يواجهها في تطبيقها فيما يتعلق بالتشريعات والبنية التحتية والموارد التقنية والتأهيل الأكاديمي.

– يوجد قصور في القوانين والتشريعات بالدول العربية خاصة في مجال استخدام التقنيات الحديثة في التقاضي والتحول نحو نظام التقاضي عن بُعد.

التوصيات:

– نوصي السلطة القضائية بضرورة الانتقال إلى مرحلة القضاء اللكتروني لتحقيق نوع من السرعة والتطور، وهو عقد جلسات المحاكم عن بُعد إلكترونياً والانجاز، فلا يتعطل مرفق القضاء في ظل الأزمات.

– نوصي بضرورة تعديل التشريعات وإصدار تشريعات بما يتلاءم ويسمح للقضاة وباقي عناصر المنظومة باستخدام الوسائل الحديثة في عملهم، فعناصر المنظومة لا تستطيعون استخدام الوسائل الحديثة في عملهم إلا إذا وجد تنظيم تشريعي يسمح لهم بذلك إجرائياً.

– نوصي بضرورة إصدار التشريعات اللازمة التي تُجرم كافة الأعمال التي تمس أمن المعلومات، والتي قد يتمكن القراصنة والمتطفلون من خلال الأدوات المختلفة للقرصنة من التلصص والاطلاع على المعلومات والبيانات الخاصة بالمحكمة الإلكترونية والنظام الآلي الخاص بسير الدعاوي الجنائية الإلكترونية.

– يجب توفير حماية جنائية وتقنية للأجهزة التقنية الخاصة بالمحاكم، مع إيجاد حلول تساهم في المحافظة على حسن سير العمل بالمحاكم وكل الأجهزة القضائية، الأمر الذي معه من الضروري إنشاء إدارة متخصصة تعمل على حماية الأنظمة والشبكات من أي هجمات إلكترونية بشكل مستمر ودائم ودون انقطاع بالتعاون مع الهيئات القضائية.

– نوصي بضرورة تدريب وتأهيل متخصصين في تنفيذ الاجراءات التقنية، فضلاً عن توظيف مديرين متخصصين في البرمجة والتقنيات الحديثة.

المراجع والمصادر

الكتب والرسائل القانونية:

– أحمد صدقي محمود، نطاق تطبيق قانون المنازعات (دراسة تحليلية)، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

– أسامة إدريس بيد الله، التحكيم الإلكتروني: ماهيته، إجراءاته، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٨.

– أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد (٧)، العدد (٢١)، ٢٠١٤م، ص ١٠٣.

– أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، العدد (٣٥)، الجزء (٣)، ٢٠٢٠م.

– أكرم فاضل سعيد، حماية قواعد البيانات من مخاطر التنازل عنها والمنافسة غير المشروعة الواقعة عليها، جامعة النهرين، كلية الحقوق قسم القانون الخاص، ٢٠١٤.

- أمل خلف سفهام الحباشنة، القضاء الجنائي االلكتروني (رسالة دكتوراه)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٩م.

- إيناس الخالدي، التحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، ط. ١، القاهرة، ٢٠٠٩.

- تامر محمد صالح، الحضور عن بعد في الدعوى الجنائية، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠٢١.

- جمال عبد الله، المحكمة االلكترونية، مداخلة بالمؤتمر الدولي الثالث حول "التحول الرقمي والمعرفة القانونية"، مركز المعلومات القانونية في الجامعة اللبنانية، ٨-٩ نوفمبر ٢٠١٨، بيروت، ٢٠١٨م.

- حازم الصمادي، الجرائم الإلكترونية في التشريع الأردني، النشرة القضائية، المجلس القضائي الأردني، يناير٢٠١٣.

- حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١٠م.

- حسام الدين فتحي ناصف، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م، القاهرة.

-حسام محمد نبيل: "التقاضي الإلكتروني" والعدالة الناجزة، مجلة لغة العصر، ٢٠١٧م.

- خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي االلكتروني كنظام قضائي معلوماتي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٠م.

- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

- خيري عبد الفتاح، فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، ط٢، القاهرة، ٢٠١٢م.

- رجاء نظام حافظ بني شمسة: الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني، رسالة ماجستير، فلسطين: كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٩.

- سيد أحمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

- شيماء جمال مجاهد، التحكيم الإلكتروني، المفهوم والآليات (سلسلة مفاهيم استراتيجية)، المركز العربي لأبحاث القضاء الإلكتروني، القاهرة، ٢٠١٢م.

- سنان سليمان سنان الطياري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي (رسالة ماجستير)، كلية القانون، جامعة الشارقة، الامارات، ٢٠١٩-٢٠٢٠.

- صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور في مجلة الجامعة للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد (٢٨)، العدد الأول، ٢٠١٢م.

- عبد الحق كوريتي، التحكيم الالكتروني كآلية لتسوية منازعات التجارة الالكترونية، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ٢٠١٧.

- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٧م.

- عبد الله سيف الكيتوب، الأحكام الإجرائية لجريمة الاحتيال المعلوماتي، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٣م.

- عبد المجيد عمر مصبح، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء اعتماد تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجنائية في دولة الامارات (دراسة مقارنة)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية المجلد (٦)، العدد (٤)، ٢٠١٨م.

- ليلى عصماني، نظام التقاضي الالكتروني، مجلة الفكر، ٢٠١٦م، العدد ١٣.

- محمد إبراهيم أبو الهيجاء، التحكيم بواسطة الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ١، الأردن، ٢٠٠٢.

- محمد إبراهيم عبد النبي، التطور التقني للإجراءات القضائية والتحكيمية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القانون، كلية الحقوق جامعة طنطا، عدد خاص، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، التكنولوجيا والقانون، المجلد ٣٥، العدد ١٠٢، مايو ٢٠٢٣.

- محمد عصام الترساوي، تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م.

- مراد نبار، التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية في التشريع، المغربي المقارن، مجلة القانون والأعمال، العدد ١٧.

- منير الجنبيهي، التحكيم الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، ط. ١، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

- نسيمة ترجمان، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد (١)، عام ٢٠١٩م.

- نصيف جاسم الكرعاوي، التقاضي عن بُعد، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٤م.

- نهي الجلا، المحكمة الالكترونية، مجلة المعلوماتية السورية، السنة الرابعة، العدد٤٤، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دمشق، أكتوبر، ٢٠٠٩م.

- هادي حسين عبد على الكعبي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة الثامنة، ٢٠١٦م.

المواقع الالكترونية:

- خدمة إقامة الدعوى المدنية عن بعد، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، منشور في ٢٠٢٠/١٠/٢٠، الشبكة العنكبوتية الدولية (الانترنت)، https://sis.gov.eg

- وزارة العدل الكويتية، بدء العمل بنظام التقاضي عن بعد، بيان صادر عن وزارة العدل الكويتية، منشور في ٢٠٢٣/٥/٢م، الشبكة العنكبوتية الدولية (الانترنت)، موقع وزارة العدل الكويتية،

،https://www.moj.gov.kw/AR/pages/DisplayDailyBulletin.aspx?ItemID=4514

- Matthew T. Gordon, The Letter Versus the Spirit of The Law, World Wide Web,https://lsa.umich.edu/content/dam/orgstudies-assets/orgstudiesdocuments/oshonors/oshonorsthesis/Matt%20Gordon_Honors%20Thesis.pdf.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢
المبحث الأول: تأصيل الجدل الفقهي حول التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة.	٦
المطلب الأول: الاتجاه المعارض لفكرة التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة.	٧
المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لفكرة التقاضي بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة.	١٢
المبحث الثاني: التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية ودوره المحوري في إجراءات الدعوى.	١٨
المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه تطبيق التقنيات الحديثة والاستعانة بها في منظومة التقاضي.	١٩

المطلب الثاني: عناصر التجهيز التقني للمحكمة الالكترونية ودوره في إجراءات الدعوى.	٢٧
الخاتمة	٣٤
المراجع والمصادر	٣٧
الفهرس	٤١